الموقف الشعبي العربي وآليات تفعيله تجاه حق العودة

د. محمد خالد الأزعر

بحث مقدم إلى المؤتمر الفكري والسياسي الثالث لحق العودة

٢٠١٠

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أولاً، الشعوب العربية وصدمة اللجوء الفلسطيني:

حين وضعت جولة ١٩٤٨/ ١٩٤٩ من الصراع الصهيوني العربي أوزارها بعقد اتفاقات الهدنة الشهيرة، كان مجموع الذين أخرجوا من ديارهم من الفلسطينيين، وتحولوا إلي لاجئين تحت سيطرة سيادات دول عربية أو غير عربية زهاء ٨٠٥ ألف نسمة. وقد توزع ٢٩ في المئة من هذه الكتلة البشرية علي الضفة وغزة (نحو ٢٣٣ ألفا) و٤٤ في المئة علي دول الجوار، لبنان وسوريا والأردن ومصر (نحو ٣٤٠ ألفاً) وانتشر الباقون علي مساحة تمتد من العراق ودول الخليج إلي بعض دول أوروبا والأميركيتين الشمالية والجنوبية. وهكذا فان الدول العربية تلقت العبء الأكبر من حجم مشكلة اللاجئين وتداعياتها، إما علي نحو مباشر نتيجة استقبال اللاجئين علي أراضيها، وإما بشكل غير مباشر نتيجة وقوع ما تبقي من فلسطين التاريخية تحت سيطرتها (الأردن في الضفة ومصر بالنسبة لغزة). وبمرور الوقت تضاعفت أعداد هؤلاء اللاجئين إلي سبع مرات تقريباً، لتصل بعد ستين عاما إلي أرقام مليونية.

مؤدي هذه الحقيقة أن الشعوب العربية، وخصوصاً في الدول المجاورة لفلسطين، اصطكت بقضية اللجوء الفلسطيني بقوة، وعانت المرارات التي فرضتها تطورات الصراع الصهيوني العربي علي المنكوبين بهذا اللجوء القسري من أبناء فلسطين. هذا بالطبع دون الحديث عن ملامسة هذه الشعوب لانعكاسات نشوء الكيان الصهيوني الاستيطاني في منطقة القلب من مجالهم الجغرافي، واكتوائها بسياساته العدوانية وأهدافه التوسعية وطموحاته في الهيمنة وفرض النفوذ والسيطرة، ومعاكسته للأهداف العربية في الاستقلال والوحدة والتنمية والتقدم...

كان الاصطكاك بمحنة اللاجئين والانغماس في صراع ضروس مع كيان استيطاني استزرع عنوة في جسد الأمة العربية، والشعور شبه الفطري بالأخطار المترتبة علي نشوء هذا الكيان، أسباباً كافية لانبعاث حالة من التعاطف المكثف مع القضية الفلسطينية.. وقد أجادت الأدبيات والتنظيرات العربية (والفلسطينية بالطبع) الخاصة بالصراع في وصف الصلة بين البعد الخاص بتسوية أوضاع اللاجئين وفقاً للشرعية الدولية (حق العودة) أساساً، وبين تسوية الصراع والقضية الفلسطينية عموماً.. كما أجادت التعريف بالبعد الاستيطاني الاحلالي للكيان الصهيوني باستخدام التهجير القسري للاجئين الفلسطينيين كدليل علي هذا البعد. وفي ذلك، كان من الصحيح تماماً القول بأن استئصال الشعب الفلسطيني أو اقتلاعه من فلسطين والاستيلاء علي أرضه وممتلكاته هو لب القضية الفلسطينية.

وقد تداعي عن هذا الاهتمام بقضية اللاجئين، بحبسها تشير إلي جوهر الصراع علي أرض فلسطين وما حولها، أن ترسخت في الذهن الشعبي (والرسمي إلي حد واضح) فكرة الحفاظ علي الوضع الراهن بالنسبة للاجئين أنفسهم، كونهم الشاهد الأكبر علي المأساة الفلسطينية. واقتضت هذه الفكرة بالتداعي المنطقي ضرورة إسناد حق عودة هؤلاء اللاجئين إلي ديارهم.. لأنه لا معني لوجود اللاجئين بدون إسناد هذا الحق ومحاولة الدفاع عنه والتبصير بحجيته وأسسه التاريخية والقانونية والإنسانية والأخلاقية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كأن وجود اللاجئين والحال كذلك مثل شاهد العيان علي المأساة الوطنية الفلسطينية والقومية العربية الناجمة عن المشروع الصهيوني، وأي مساس بهذا الوجود خارج نطاق حق العودة إلي الوطن الأم، كان يعني بداهة القضاء علي هذا الشاهد التاريخي، وغض النظر عن لا شرعية إسرائيل ولا مشروعيتها والتخلي عن الحقوق الفلسطينية والعربية في فلسطين.

غير أن اللجوء الفلسطيني إمتد في الزمان وتكثف في المكان ونشأت علي ضفافه قضايا فرعية اجتماعية واقتصادية وسياسية وأخلاقية كثيرة.. وهي قضايا وانعكاسات لم تكن الشعوب العربية مهيأة بما فيه الكفاية للتعامل معها بالشكل الملائم.

بصيغة أخرى، باغتت قضية اللاجئين المحيط العربي- الشعبي والرسمي- وهو في حالة من الضعف والهشاشة وعدم الأهلية والاستعداد لمواجهة تحد من هذا القبيل. فاللاجئون لم يكونوا بحاجة فقط لمن يعطف علي صيانة حقوقهم في العودة وتقرير المصير وتطبيق فروض الشرعية الدولية الخاصة بمستقبلهم.. وإنما كانوا قبل ذلك، ومع ذلك ، بحاجة أيضاً للوفاء بحقوقهم الأساسية أثناء حالة اللجوء ذاتها.. ومن ذلك حقوق المأوي والتعليم والعمل والتنقل والملكية... وهي مقتضيات تتطلب قدراً عالياً من التنظيم والموارد، لاسيما علي صعيد القوي المدنية بمختلف أنماطها. ولا يمكن الزعم بأن المشهد الشعبي العربي كان يستحوذ علي مثل هذه المقتضيات التي من شأنها إسباغ الحماية علي اللاجئين في الحدود التي تسمح بالحفاظ علي آدميتهم وكينونتهم.

علي سبيل الاستطراد المفيد، لنا نلاحظ بصفة عامة أنه ليس من المحتمل أن يعامل اللاجئين- أي لاجئين في أي مكان- بقدر من المثالية إلي الدرجة التي تمسي فيها حالة اللجوء مسألة لا تحط من قدر أصحابها. فاللجوء ينطوي ضمنياً وظاهرياً علي زعزعة في قواعد الحياة الاعتيادية وإهداراً واضحاً لحقوق إنسانية أساسية. لكن الحالة الفلسطينية كان يؤمل لها أن تكسر هذه القاعدة.. كون اللاجئين هنا جزء لا يتجزأ من المحيط العربي الذي استقبلهم فضلاً عن انخراط هذا المحيط الشعبي في السياق الصراعي الذي أدي إلي لجوئهم ونكبتهم الوطنية. وبلغة مبسطة، كان اللاجئون الفلسطينيون ومازالوا عرباً بين عرب، بما يفترض معه أن يلاقوا معاملة تيسر عليهم سبل الحياة، في ترجمة عملية للتعاطف القومي والمشاركة في تحمل عبء الصراع ، بما هو أوقع من مجرد التأييد اللفظي والشعاراتي لفكرة الأرومة القومية الواحدة والمصير المشترك، بل والمقاومة المشتركة للمشروع الصهيوني العدواني.

لكن هذه المعاملة الاستثنائية لم تحدث بالحيثية المأمولة علي الصعيد الشعبي (كما علي الصعيد الرسمي). فليس صحياً أن اللاجئين الفلسطينيين قد حظوا بنظرة تفضيلية بالمطلق أو مثالية قياساً باللاجئين في أي نموذج آخر، وهذه حقيقة ربما خلقت لديهم آلاما اختزنتها خبرتهم الجماعية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثانياً: في تفسير الفتور الشعبي تجاه جماعة اللاجئين:

لا نريد بالتقدير المذكور إنكار الدور الشعبي في مؤازرة اللاجئين الفلسطينيين ،ولكن المقصود هو بيان المسافة أو الفجوة بين المأمول والواقع؛ بين النظرية والتطبيق. وللإنصاف فإن ضعف ،أو لعله فتور، الموقف الشعبي تجاه توفير الحماية اللازمة لحقوق اللاجئين أثناء حالة اللجوء ذاتها (أي في بلاد الضيافة العربية) ، يعود إلي أسباب بعينها، ليس من بينها العزوف عن نصرة فلسطين وقضيتها، ولا اعتبار هؤلاء اللاجئين أغراباً لا تنبغي المغالاة في كرم الضيافة معهم..

ففي المناسبات التي اختبرت فيها الشعوب العربية ومدي إيمانها بحق العودة الفلسطيني، أثبتت صلابة في هذا الإطار إلي أبعد الحدود. أما فيما يتعلق بالفتور عن الدأب في تحسين أحوال اللاجئين فيمكن تحري أسبابه في سياق محددات بعينها منها كما نتصور بلا حصر أو ترتيب:

١. تخلف الأطر التنظيمية الشعبية وضمورها العددي والنوعي. وهي ظاهرة عامة كانت تجلياتها بارزة تماماً في المراحل الأولي من النكبة الفلسطينية. ولا أدل علي ذلك من أن المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبقية التنظيمات والمؤسسات المدنية المشابهة لم تظهر علي الساحة العربية إلا بعد أكثر من ثلاثين عاماً من جولة الصراع الأولي عام ١٩٤٨ / ١٩٤٩. وقس علي ذلك بالنسبة للمؤسسات المدنية الأخرى، الموصولة بشؤون المجتمع العربي وشرائحه.

وقد تعزز هذا الوهن بتفاوت انتشار هذه المؤسسات وعملية التأطير والمأسسة ذاتها بين الدول العربية، وتشتتها وضعف مستوي التنسيق والتشبيك فيما بينها.

٢. عجاف ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الرحاب الشعبية، بما فيها النخبوية نسبياً، علي المستوي العربي العام. الأمر الذي انعكس في انخفاض الوعي بما للاجئين الفلسطينيين من حقوق وما عليهم من واجبات واجبة الأداء بحكم القانون وبمعزل عن الأحانين والعواطف المتغيرة بحسب المراحل والأمزجة ونوعية النظم والحكومات. وقد وجد هذا المحدد صداه في القول الشائع بأن اللاجئ الفلسطيني ما كان له أن يمارس حقوقاً أو يتحصل علي حريات لا تتوفر أصلاً لمواطني الدول المضيفة ذاتها. وأن التطور الديمقراطي والحقوقي في العالم العربي كفيل بارتقاء ضمانات حقوق اللاجئين بشكل تلقائي علي المستويين النظري والتطبيقي.

٣. من التقاء المحددين السابقين، أي الضعف الثقافي والديمقراطي والمؤسسي، نشأ محدد ثالث؛ جوهرة طغيان البعد السياسي علي المنظور الشعبي لقضية اللاجئين الفلسطينيين وتراجع، وربما غياب، الاهتمام بتحسين أحوال اللاجئين بين يدي حالة اللجوء ذاتها في المجتمعات العربية المضيفة وغير المضيفة. فلقد ظلت الفكرة السائدة هي إسناد حق عودة اللاجئين إلي ديارهم، بوصفها ذروة التعبير عن التضامن مع هؤلاء اللاجئين. ولم تتبوأ مسألة الكيفية التي ينبغي بها معاملتهم في ملاجئهم العربية (المجتمعات مثلاً) مقعدها من الاهتمام والأولوية بالقدر اللازم.

فلم تلحظ المجتمعات المضيفة مثلاً أن الحكومات العربية تأخرت في إبرام برتوكول خاص بمعاملة اللاجئين إلي عام ١٩٦٥، أي إلي ما بعد مرور زهاء عقدين من النكبة الفلسطينية. كما لم تلمح هذه

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المجتمعات أن حكوماتها كثيراً ما لا تعبأ بالضمانات التي أقرها هذا البروتوكول (الوثيقة) ولا تحرص علي تطبيقها والوفاء بحقوق الإقامة والعمل والتعليم والتنقل التي اشتمل عليها.

٤. الصورة المشوهة الزائفة التي ارتبطت بقضية اللجوء واللاجئين الفلسطينيين لفترة ليست بالقصيرة، وفحواها أن اللاجئين هم الذين فرطوا في بلادهم وقصروا في جنب أراضيهم وممتلكاتهم (وعند البعض هم الذين باعوا أرضهم لليهود!).. تلك الصورة التي اجتهد الإعلام السياسي الدعائي الصهيوني والغربي عموماً في تعزيزها والترويج لها.. ويدعو للأسى أن شطراً من النخب العربية التي سعت للتهرب من مسؤوليتها في وقوع النكبة الفلسطينية قد انصاعت لهذه الصورة السافلة وحملتها جهرة وخفية غلي أوساط الرأي العام العربي. وكان من توابع هذه الظاهرة إثارة التساؤلات لدي قطاعات شعبية عربية عن جدوى الترحيب باللاجئين وجدارتهم بالمعاملة الطيبة.. لقد جعلت هذه الصورة وتوابعها اللاجئين في حالة أقرب إلي المتهمين عوضاً عن كونهم ضحايا. وعلي الرغم من اتضاح حقيقة ما جري في فلسطين بفعل إنديا ح الأبعاد العدوانية للمشروع الصهيوني علي المحيط العربي وتبلور الحركة الوطنية الفلسطينية ذاتها، إلا أن إشعاع هذه الصورة الدعائية المضللة يطل في بعض المناسبات بشكل يثير الخجل من مستوي الوعي الشعبي بالصراع الصهيوني العربي وجذور القضية الفلسطينية وأسباب اللجوء الفلسطيني الممتد.

٥. الإذعان لفكرة أن تحسين أحوال اللاجئين حيث هم سيدفعهم إلي التخلي عن حق العودة ومحاولة تثبيت الأمر الواقع وتوطينهم في مناطق اللجوء. هناك قطاعات شعبية إبتلعت هذه المقولة التبريرية، وذلك علي الرغم مجافاتها للسيرة الذاتية للاجئين الفلسطينيين أنفسهم وتعارضها مع المنطق السليم للتعامل مع قضايا اللجوء عموماً. فهذه المقولة تبدو معاكسة لسيرة الحركة الكفاحية الفلسطينية، التي تولت إعادة بنائها وبلورتها غداة النكبة نخب تكنوقراطية وثقافية ذات أوضاع حسنة قياساً بالسواد الأعظم من اللاجئين البؤساء في المخيمات. بمعني أن تحسين الأوضاع في إطار حالة اللجوء ذاتها لا يدمر الروح الوطنية الوثابة المتحرقة لحق العودة.

ومن ناحية أخري، يجمع فقه اللجوء واللاجئين علي الصعيد العالمي بأن العودة إلي الوطن الأم هي أنجع الحلول وأكثرها قابلية للديمومة وضمان الأمن والسلم في القضايا ذات العلاقة ،وأنه لا غني عن إعمال حق العودة لمن أراد تسوية تاريخية مستقرة لأوضاع الذين تجبرهم ظروف قسرية علي مغادرة أوطانهم.

ومن ناحية ثالثة، ثمة إمكانية للاعتقاد بأن تأبيد أحوال اللاجئين البائسة وانتهاك حقوقهم الأولية ،ربما أدي إلي عزوفهم عن حق العودة والبحث عن أية مخارج وحلول أخري تنجيهم من عذابات اللجوء وما تنطوي عليه أوضاعهم من قيود وضنك وإذلال. وعليه، لا يصح التذرع بأن الحفاظ علي سياسات الأمر الواقع المزرية بحق اللاجئين إنما تمثل أحد ضمانات تعلقهم بحق العودة. لأن عكس هذه النتيجة أمر جائز أيضاً.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٦. وقوع اللاجئين في بعض المجتمعات المضيفة في مرمي الجدل والتناظر الاجتماعي والسياسي، بما يثير مخاوف بعض القطاعات الشعبية في هذه المجتمعات، ويؤدي إلي العزوف عن إظهار الحمية أو الحماسة لتخليصهم من حالة البؤس الحقوقي التي يعيشونها. شيء من هذا القبيل حدث، ومازال يتفاعل بشكل أو آخر في كنف الضيافة اللبنانية للاجئين. فأوضاع اللاجئين هناك تمثل نقطة مهمة علي جدول التناظر بين يدي القوي والأرومات الدينية والطائفية.. بحيث نعثر علي من يؤيدون تطوير هذه الأوضاع وتحسينها وبين من يتخوفون من ذلك. وفي خلفية هذا التقاطع تتلصص بقوة مظاهر التعصب الطائفي وأراجيف التوطين وعدم التوطين خشية التأثير علي المعادلة السكانية الطائفية وما يتصل بها من أحاديث في ترجيح موازين القوي أو الإخلال بها بين الطوائف.

ثالثاً، المشهد الشعبي وحق العودة:

قد نستنتج مما سبق أن السواد الأعظم من الشعوب العربية لم تضع حق العودة الفلسطيني علي جدول أعمالها وأنشطتها السياسية والمدنية بشكل مباشر. وذلك علي الرغم من انحيازها الفطري والتلقائي للحقوق الوطنية الفلسطينية ونصرتها لهذه الحقوق فالمحددات المذكورة جميعها متعامدة علي بعضها البعض حجبت السواد الأعظم من الشعوب العربية عن الاهتمام المباشر بيوميات حياة اللاجئين وتفاصيلها. حتى أن المتابع لا يكاد يعثر علي أطر تنظيمية أو مؤسسات عربية غير فلسطينية ذات شأن، اتخذت من الدفاع عن حقوق اللاجئين في المناطق والمجتمعات المضيفة عنواناً أساسياً لها أو مثلت لها بنداً رئيسياً علي جدول أعمالها. ولعل ديمومة أحوال اللاجئين في دول مضيفة بعينها علي سوئها لعشرات السنين، تؤشر إلي هذه النقيصة. وهنا كان علي اللاجئين أن يوزعوا جهودهم علي أكثر من جبهة.. فكان عليهم الدفاع عن كينونتهم والحد الأدنى من متطلبات حيواتهم، ومواجهة الإهمال المقصود أو غير المقصود لحقوقهم كلاجئين في المجتمعات المضيفة (مع الحسرة واجترار الآلام من كون التقصير يأتي من بني عروبتهم)، وصيانة حقهم في العودة إلي الوطن الأم، وإعادة بلورة حياتهم بكافة أبعادها لإثبات جدارتهم بالاستقلال والتحرير والعودة وحق تقرير المصير في دولة مستقلة علي أرض هذا الوطن.

ويبدو أن هناك صلة بين ضمور الاهتمام الشعبي العربي بحقوق اللاجئين في الضيافة من جهة وبين وجود ضمور موازي وملحوظ للانشغال الشعبي العربي بحق العودة ضمن أولويات الرأي العام العربي، باستثناء الطابع الموسمي، المتقطع بهذا الحق علي هامش- وليس في متن- المناسبات التي تقتضي التعبير عن دعم الحقوق الوطنية الفلسطينية بصفة عامة. وإذا قسنا مثلاً حجم الانشغال الشعبي بمصير مدينة القدس مقارنة بالاهتمام بحق العودة، وجدنا الفارق كبيراً لصالح قضية القدس.. فهذه الأخيرة تحظي بتعاطف مشفوع بالتطبيق، وصولاً إلي الاستعداد للتظاهر العارم والاحتشاد في الشوارع والميادين، كلما استشعرت الجماهير العربية خطراً استثنائيا علي المقدسات الإسلامية والمسيحية بالمدينة. هذا علي حين يصعب العثور علي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مظاهر مماثلة تؤكد الاستعداد للدفاع عن حق العودة الفلسطيني بالقدر ذاته من القوة والفعل؛ السريع والمتواتر والمستمر والمنظم إلي حد كبير.

في هذا السياق، يصح الزعم أيضاً بأن الاحتشاد العربي خلف قضية حق العودة لا يبلغ الطابع التنظيمي أو المأسسة التي تسم الاحتشاد الوطني الشعبي الفلسطيني.

هناك عشرات المراكز والمنتديات والملتقيات والمؤتمرات وورش العمل الفلسطينية، المهمومة بالتنظير لحق العودة والدعوة له والتعبئة الشعبية فلسطينياً وعربياً ودولياً لأجل الانتصار له. منها بلا حصر:

- § مركز العودة الفلسطيني.
- § المنظمة الفلسطينية لحق العودة (لبنان).
- § تجمع العودة الفلسطيني (واجب- سوريا).
- § المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع.
- § لجنة دعوي حق العودة التابعة لاتحاد الحقوقيين الفلسطينيين (لبنان).
- § مجموعة عائدون والمجموعة ١٩٤ ولجان الأرض ورابطة العودة (سوريا).
- § المنظمة الفلسطينية لحق العودة (ثابت- لبنان).
- § الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان (راهن- لبنان).

كل هذه المراكز واللجان تنشط في حقل اللاجئين، سواء برصد أعدادهم وأوضاعهم أو بإعداد الدراسات والبحوث الخاصة بحق العودة ومحاولة التصدي للقوي المضادة له والتبصير بما يحاك به من أحابيل ومحاولات للإطاحة به وتجاوزه. وقد راكمت هذه الأنشطة والفعاليات تراثاً أدبياً وحقوقياً وفكرياً معتبراً في سبيل تحقيق أهدافها، ومعظمها ينشط عبر مواقع علي شبكة الإنترنت، ويتواصل بها مع جمهور المهتمين فضلاً عن قطاعات اللاجئين أنفسهم.

مبلغ علمنا أنه لا توجد محافل عربية مناظرة لهذه الفعاليات الفلسطينية البحتة. وإنما تباشر معظم القوي المدنية الشعبية مبادراتها في الدفاع عن حق العودة الفلسطيني ضمن أجندة أوسع، تتعلق بمجال حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي والدفاع عن بعض القضايا الساخنة وضمنها القضية الفلسطينية، ومنها علي سبيل المثال:

* المؤتمر القومي العربي، الذي يضم رموزاً ثقافية وسياسية رفيعة المستوي من مختلف الأقطار العربية. وعادة ما يتخذ من دعم القضية الفلسطينية محوراً من محاور أنشطته. وفي اجتماع أخير له (٢٠٠٩/١٠/٣٠) أكد استمراره في "...تأييد ودعم حق العودة الفلسطيني وشرعية المقاومة المسلحة، وضرورة الحل القومي لقضية فلسطين، الذي يقوم علي أساس تحرير كل الأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية التي يتعايش فيها العرب واليهود كمواطنين متساويين في الحقوق والواجبات...". وتجدر الإشارة إلي أن هذا المؤتمر يدعو منذ العام ٢٠٠٤ إلي إعداد دراسة حول عقد مؤتمر عربي وعالمي حول حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، بحيث تضم لجنته التحضيرية ممثلين للجهات المعنية بهذا

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الحق علي كافة الصعد، فلسطينياً وعربياً وعالمياً. وعلي حد العلم أن هذا الطموح لم ير النور حتى كتابة هذه السطور (نوفمبر ٢٠٠٩).

* الندوة العالمية للشباب الإسلامي، التي تتخذ من العاصمة السعودية الرياض مقراً أساسياً لها، وتقدم مساهمات عينية ومنح دراسية يستفيد منها بعض أبناء اللاجئين من الطلاب المتفوقين علمياً والمتعسرين مالياً. الأمر الذي يندرج في سياق الدعم غير المباشر للاجئين وتحسين أوضاعهم دون التعارض مع حقهم في العودة.
* اللجنة العربية لحقوق الإنسان في باريس، التي تنشط في التعريف بمخالفات إسرائيل للقانون الدولي، وتصدر بيانات تدين مواقف إسرائيل ضد اللاجئين وسياساتها القمعية تجاههم وما تعنيه هذه السياسات ورفضها لحق العودة الفلسطيني من أبعاد عنصرية.
* مؤسسة قطر الخيرية، وهي تقدم أموالاً تدعم بها تحسين ظروف اللاجئين المادية وتعمل علي صون كرامتهم. ويذكر أن هذه المؤسسة نظمت حملة إغاثة للاجئي مخيم نهر البارد في لبنان منذ عامين، واستحثت الفعاليات الاجتماعية في دول الخليج علي رفع المعاناة عن اللاجئين وتزويدهم بالغذاء والكساء.

إلي هذه النماذج الشعبية التي تنشط جزئياً في تحسين أوضاع اللاجئين والدفاع عن حقهم في العودة علي هامش فعالياتها الأوسع نطاقاً، ثمة أحزاب عربية تستطرد في أنشطتها وبرامجها الحزبية لقضية اللاجئين مشيرة إلي دعمها لحق العودة الفلسطيني. ومن ذلك، حزب "التجمع الوطني التقدمي الوحدوي" في مصر الذي نص برنامجه الانتخابي للعام ٢٠٠٥ علي "... مساندة الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه المشروعة وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين وتعويضهم وإزالة المستوطنات وتخلي إسرائيل عن برنامجها النووي...". ويكاد حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا يتبني الرؤية ذاتها مع التشديد علي أن "...حق العودة الفلسطيني ثابت مهما طال الزمن وهو غير قابل للتصرف...".

ويلاحظ أن بعض القوي الحزبية العربية، كالأحزاب الوطنية اللبنانية ولاسيما التنظيم الناصري، تقرن الدفاع عن حق عودة اللاجئين بضرورة صيانة حقوقهم المدنية والسياسية، كوسيلة لحماية إنسانيتهم، وتري أن "...إهدار الحقوق الأولية ليست السبيل الأمثل للحفاظ علي حق العودة...".

وفي مناسبات بعينها، فلسطينية مثل ذكري النكبة ويوم الأرض، أو عربية (كاجتماعات القمم العربية) أو دولية (كمؤتمر ديربان ضد العنصرية)، تنشط بعض الفعاليات الشعبية المدنية العربية في التعبير عن دعمها للحقوق الفلسطينية وفي طليعتها حق العودة. ففي مؤتمر ديربان الثاني (أبريل ٢٠٠٩) رفعت أربعون منظمة وإتحاد عربي غير حكومي صوتها مطالبة، بإعمال حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلي ديارهم وممتلكاتهم بكرامة وأمان.

ومع أن السمة الغالبة، بل الأساسية، علي مواقف المؤسسات الشعبية العربية تجاه قضية حق العودة هي الموسمية وعدم التخصص وعمومية التعاطي مع هذه القضية، إلا أن المشهد لا يخلو من فعاليات تخالف هذا التوجه.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وضمن النزر اليسير من هذه الفعاليات هناك "اللجنة النسائية لدعم حق العودة" وهي لجنة مشكلة من نساء عربيات (وغير عربيات) مقيمات في سوريا، هدفها الأساسي دعم حق الشعب الفلسطيني في العودة إلي فلسطين التاريخية التي شرد منها أهلها عام ١٩٤٨. ولا تستطرد هذه اللجنة إلي أي نشاط آخر غير العمل علي تحقيق هذا الهدف.

كذلك لا يخلو المشهد من مبادرات لدعم حق العودة بأعمال إيجابية شديدة التأثير لجهة الحفاظ علي الذاكرة الفلسطينية والعربية تجاه هذا الحق ونقلها إلي الأجيال الطالعة.

ولعل أكثر هذه المبادرات شهرة وإتقاناً في الفترة الأخيرة، فيلم الرسوم المتحركة بعنوان "حلم الزيتون" الذي أنتجته بتكلفة تزيد عن المليوني دولار شركة "أوتي نون" السعودية.

وقد لاحظ المختصون أن هذا الفيلم قد استهدي بالمواصفات العالمية وبمعايير أفلام ديزني ويمثل رسالة لا سابقة لقوتها في تعميق الحنين إلي العودة الفلسطينية لدي أطفال العرب بلغة مختلفة.ويروي الفيلم بشكل مشوق قضية فلسطين وسيرة اللجوء الفلسطيني للأطفال عن طريق الرسوم المتحركة من خلال عائلة فلسطينية نزحت عن عين كارم عام ١٩٤٨. ويتطرق للمأساة التي تعرض لها اللاجئين خلال عقود ما بعد النكبة. وبفعل التمويل الضخم فان الفيلم متاح باللغتين التركية والانجليزية جنباً إلي جنب مع النسخة العربية.

رابعاً، في تفعيل الموقف الشعبي من حق العودة:

في كل حال لا يبدو المشهد الشعبي العربي مبشراً كثيراً لجهة التأطير والمأسسة بهدف إسناد حق العودة الفلسطيني.. فالمبادرات الخاصة بهذا الهدف تعاني من الشح الشديد، حتى ليمكن الإدعاء دون مبالغة بأن اللاجئين هم أنفسهم من يتولي زمام المبادأة والمبادرة بخصوص تأليف الأفئدة من حولهم وتجميع التأييد لقضيتهم والدعوة لها أكثر بكثير من اضطلاع القوي الشعبية العربية بهذا الأمر.

ولفترة ممتدة كان يمكن التعلل بضعف الأطر والمكونات التنظيمية العربية الشعبية وغياب الممارسة الديمقراطية التي تسمح بتبلور مثل هذه المبادرات. وبالتداعي، كانت هناك مبررات يمكن قبولها، علي ما أشرنا في موضع سابق، للفتور الشعبي تجاه العكوف علي إسناد حق العودة، والدعوة له، وتقعيده في مكان مناسب علي أجندة اهتمامات الشارع العربي.

غير أنه في السنوات الأخيرة، ولاسيما في ظل حديث الإصلاح الديمقراطي، وانتشار ما يعرف بمؤسسات المجتمع المدني واتساع هوامش الحركة المتاحة عربياً لهذه المؤسسات، لم يعد من الجائز تبرير التقصير في جنب قضية اللاجئين وتعزيز حقهم في العودة.

القصد، أن القوي المدنية التي راحت تنتشر كالفطر علي الخريطة العربية، مبدية اهتماما فائضاً بقضايا حقوق المرأة والطفل والمهمشين وذوي الاحتياجات الخاصة والموظفين ونحو هذه الفئات وقضاياها.. هذه القوي مدعوة لتنشيط دعوي حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة ضمن مساقاتها وبرامجها العاطفة علي الديمقراطية وحقوق الإنسان من ناحية. كما أن الناشطين العرب في حقل المجتمع المدني مدعوون لبلورة أطر ومؤسسات ولجان خاصة بدعم هذا الحق وإدراجه علي قائمة اهتمامات أقرانهم من الناشطين دولياً علي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الصعيد ذاته. فالجهود الفلسطينية وحدها لا تكفي لإبقاء هذا الحق حياً وملحاً في الضمير العربي ناهيك الحديث عن الضمير العالمي.

وفي تقديرنا أن جهود الناشطين الديمقراطيين والحقوقيين العرب، يمكن أن تؤتي أكلها في استحضار حق العودة والدعوة له علي أوسع نطاق، بالنظر أيضاً إلي التطور المتواتر في وسائط الاتصال بالرأي العام وما أتاحته تقنيات الفضائيات ورسائل الهواتف النقالة ونحوها. إن تخصيص فضائية واحدة أو أكثر للسهر علي هذا الحق يمكن أن يفعل الكثير. بل وقد نذهب إلي أن المبادرة بإرسال رسائل قصيرة من ملايين الهواتف النقالة العربية إلي ملايين الرموز والأشخاص من الناشطين الديمقراطيين والحقوقيين وذوي الصلة بأوضاع اللاجئين وقضاياهم، ولاسيما في مناسبات بعينها (كذكري تقسيم فلسطين ويوم إعلان إسرائيل ويوم تصريح بلفور ويوم الأرض ويوم إعلان الاستقلال الفلسطيني ويوم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)، هذه المبادرة التي تذكر بحق اللاجئين في العودة، يمكن أن ترمز للكثير فيما يتعلق بإثارة الاهتمام بهذا الحق.

علي أن ظاهرة انتشار مؤسسات المجتمع المدني عربياً ينطوي في الوقت ذاته علي بعض السلبيات بما يقتضي الحذر. فكثير من هذه المؤسسات تتلقي تمويلاً خارجياً، غربياً بخاصة، بما قد يخضعها لتوجهات الممولين،الذين لا يستمرءون الاهتمام بحق العودة الفلسطيني عربياً أو دولياً، وربما تعمدوا حذف هذا الحق من أجندة هذه المؤسسات ودائرة أنشطتها. ولذا فان نداء السهر علي هذا الحق ينبغي أن يتوجه للقوي المدنية المتحررة من مثل هذا الاشتراط؛ الممولة عربيا بخاصة والمعنية حقا بمصالح الإنسان العربي وهمومه.

ومن المداخل المهمة لاستفزاز الاهتمام الشعبي العربي بحق العودة ،التعريف بالتداعيات السلبية لعدم تطبيق هذا الحق بالنسبة للشعوب العربية. وبخاصة شعوب الدول المضيفة. فإغفال حق العودة وتجاوزه يؤشر عموماً إلي تهميش احد أبرز حقوق الإنسان الأساسية، وهناك احتمال لأن يتداعي هذا الانتهاك إلي حقوق أساسية أخري لأبناء الأمة العربية، وتجاوز العناية بتطبيق قواعد أخري للقانون الدولي بين يدي قضايا عربية ساخنة مع أطراف إقليمية أو دولية. بمعني أن انتهاك تطبيق حق العودة سوف يكون بمثابة سابقة تغري بانتهاكات حقوقية ضد العرب دون توقع لردود أفعال غاضبة أو احتجاجية.

ومن جهة أخري أكثر خصوصية ينبغي توضيح بعض الانعكاسات السلبية لتجاوز هذا الحق، التي ربما أطلت لدي الدول المضيفة في أجل قصير أو ممتد. كالتسبب في تحميل هذه الدول وشعوبها أعباء اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو أمنية لا طاقة لها بتحميلها. ويتأتي عن هذه الانعكاسات المحتملة، إشعار الشعوب المضيفة بأن دعمها لحق العودة الفلسطيني هو وسيلة متاحة للدفاع عن مصالح اللاجئين وقضيتهم العادلة، وكذا، وسيلة لصيانة مصالح خاصة بها والوقاية من أعباء يود مناهضو هذا الحق إلقائها علي عاتق الأمة العربية.

ولأن بعض حصاد عملية التسوية ومخرجاتها أدي إلي حدوث التباس حول مؤدي حق العودة الفلسطيني ومفهومه وحدود تطبيقه، فانه يتعين علي المعنيين به التصدي لهذا الالتباس واستجلاء المعني الحقيقي لهذا الحق والمقصود بتطبيقه. فالشاهد أن دخول عشرات الألوف من اللاجئين والنازحين إلي مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، غداة اتفاق أوسلو ١٩٩٣ وتوابعه، قد فهم من قبل عرب كثيرين علي أنه تطبيق

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لحق العودة الفلسطيني. أو أن هذا الحق هو في سبيله إلي الإشباع والتطبيق بالنظر إلي توالي دخول "الإخوة الفلسطينيين" إلي هذه المناطق. وفي الوقت ذاته، راحت أوساط من دعاة التسوية تروج لهذا الفهم، وتؤكد علي أن المطلوب لتطبيق حق العودة هو فتح أبواب الضفة وغزة، المرشحة لقيام الدولة الفلسطينية، لاستقبال اللاجئين بقدر الإمكان. وعندئذ يكون الفلسطينيون قد عادوا إلي بلادهم.. لا أكثر ولا أقل.

لكن الحقيقة أن مفهوم العودة الفلسطينية يتعلق حقوقيا ووفقاً لقرارات الشرعية الدولية، بالمناطق التي أجبروا علي مغادرتها في غمرة الصراع منذ ١٩٤٨. كل إلي مسقط رأسه وممتلكاته فيما عرف لاحقاً بدولة إسرائيل وأن الدخول إلي مناطق السلطة الفلسطينية لا يتسق وهذا المعني ولا يعد تطبيقاً منصفاً لحق العودة.

وكل ما في الأمر أن مناهضي هذا الحق؛ إسرائيل ومحازبيها الدوليين وبعض أهل التسوية من العرب، معنيون بخلق هذا الالتباس وتعميمه. وقد تأتي لحظة لا تتورع فيها هذه الأطراف عن محاولة استصدار قرارات دولية تكره الخلق أجمعين علي التعاطي مع مفهومهم المبتدع لتطبيق حق العودة، بما يجب المعني الصحيح لهذا التطبيق.

في كل حال، لعل تحويل حالة التعاطف الشعبي العربي التي لا يمكن نكرانها تجاه حق العودة الفلسطينيين بحاجة ماسة إلي التأطير والمأسسة والتنشيط. وتقديرنا أن هذه الحاجة لا يمكن أن تتحقق بدون تأسيس "لجان وطنية عربية"، تجعل من إسناد هذا الحق شغلها الشاغل. فإذا ما تولي بعض الناشطين حقوقياً وسياسياً العناية بتكوين هذه اللجان في بلدانهم، بات عليهم وعليها الاجتهاد لنقل الاهتمام بحق العودة من النخب إلي الجماهير العريضة، والتركيز علي زحزحة هذا الاهتمام من موقع الهامش إلي موقع البؤرة والمركز في برامج الفعاليات المدنية بكافة أنواعها وبرامجها، ثم إن علي هذه اللجان أن تقتحم اهتمامات السواد الأعظم من الشعوب العربية بشكل دائم وملح بعيداً عن الموسمية وفكرة الهوجات المؤقتة السائدة حالياً. وهي إن أفلحت في ذلك فلربما تمكنت من إقحام الاهتمام بحق العودة الفلسطيني علي برامج القوي المدنية والفعاليات الحقوقية علي الصعيد العالمي. والذي لا شك فيه أن عملاً عربياً يتوخي هذا المعني سيكون أكثر جدوى وأعمق أثراً، قياساً بالأنشطة التي تضطلع بها الجهات الفلسطينية، وحيدة في الميدانين العربي والدولي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com